

طابور منافسين من الوسط واليمين يسعون للإطاحة بنتنياهو

ياثير لاييد زعيم حزب "هناك مستقبل" الوسطي سيحصل أيضا على نحو 60 مقعدا.

ولم يسبق أن فاز حزب واحد بأغلبية برلمانية مطلقة تمكنه وحده من تشكيل الحكومة في أي انتخابات إسرائيلية. وفي سباق تقارب فيه مراكز المتنافسين ربما تكون نتائج ليلة الانتخابات مجرد نقطة بداية على أن تحسم محادثات تشكيل الائتلاف في الغرف الخلفية مسالة ما إذا كان نتينياهو سيظل في الحكم.

وتبث المحطات التلفزيونية الرئيسية الثلاث في إسرائيل استطلاعات آراء الناخبين الخارجيين من مراكز التصويت في الساعة العاشرة مساء الثلاثاء. وستبدأ النتائج الفعلية في الظهور أثناء الليل، غير أنه من المتوقع أن تعلن النتائج النهائية يوم الجمعة تقريبا.

وفي كثير من الأحيان تختلف النتائج النهائية عن استطلاعات آراء الناخبين بعد الإذلاء بأصواتهم. وفي المرات الثلاث السابقة كان منافسو نتينياهو يبنتمون لليسار. أما هذه المرة فهو يواجه تحديا جديدا من منافسين من اليمين أيضا.

وفي مقدمة المنافسين ياتير لاييد (57 عاما) وزير المالية السابق وصاحب برنامج حوارتي تلفزيوني ويراى حزب "هناك مستقبل" الذي ينتمي لليسار الوسط وهو من أحزاب المعارضة. ومن المتوقع أن يأتي في المرتبة الثانية بعد لاييد.

وتلك جديعون ساعر (54 عاما) وزير سابق استقال من ليكود لتشكيل حزب "الأمم الجديد" وتعد بإنهاء حكم نتينياهو. ومثل ليكود يعارض حزبه قيام دولة فلسطينية مستقلة لكن حملة ساعر تركزت على الحكم النظيف وتنشيط الاقتصاد.

ويواجه نتينياهو منافسا آخر لا يقل خطورة وهو نفتالي بينيت (48 عاما) أحد مساعدي رئيس الوزراء السابقين ووزير سابق في الحكومة. وهو مليونير كون ثروته من مجال التكنولوجيا ويراى حزب يامينا المتطرف وينافس ساعر على زعامة اليمين بعد نتينياهو.

في المقابل يوجد بيني غانتس (61 عاما) الجنرال السابق في الجيش، والذي دخل في حكومة ائتلافية مع نتينياهو انتهت بتفكك حزبه أزرق - أبيض بات خارج المعادلة. وتبين استطلاعات الرأي أن حزبه قد لا يفوز بأي مقاعد في البرلمان. ويواجه غانتس انتقادات من أنصاره بسبب قبوله تشكيل حكومة ائتلافية مع نتينياهو. غير أنه يتمسك بصوابية خياره لجهة أن الوضع الحساس الذي تواجهه إسرائيل كان يفرض هذه التضحية.

القدس - تشهد إسرائيل الثلاثاء رابع انتخابات خلال عامين يأمل من خلالها زعيم ليكود ورئيس الوزراء بنيامين نتينياهو في تحقيق أغلبية مستقرة تخول له تشكيل ائتلاف حكومي يميني يهيئ حالة الشلل السياسي غير المسبوقة.

ويعد نتينياهو أو "الملك بيبي" كما يطلق عليه مناداته أبرز الساسة في جيله وهو شخصية استقطابية في إسرائيل، وللمرة الأولى يتنافس عدد من معارضي رئيس الوزراء الذي اشتهر بلقب "الملك بيبي" يمثلون مختلف ألوان الطيف السياسي لوضع نهاية لفترة حكمه الطويلة.

وتكاد تكون القضايا المثارة والتي يراهن عليها خصوم نتينياهو للإطاحة به هي نفسها في الانتخابات السابقة بالإضافة إلى فيروس كورونا.

ويخوض نتينياهو (71 عاما) الانتخابات في ظل اتهامات بالفساد موجبة له لكنه ينفقها. ومن المتوقع أن تستأنف في أبريل محاكمته بتهم الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة.

وكانت طريقة تعاطي زعيم ليكود مع أزمة فيروس كورونا والتي الحقت ضررا كبيرا بالاقتصاد الإسرائيلي إحدى النقاط التي ارتكز عليها مناوئوه قبل أن ينجح في قلب المعادلة من خلال حملة تطعيم استثنائية على المستوى الدولي بدأت في ديسمبر الماضي.

وأصبح شعار نتينياهو الجديد "دولة التطعيم"، وهو يقول إنه الوحيد الذي كان بإمكانه أن يحقق برنامج التطعيم السريع.

ويتفاخر نتينياهو، أطول زعماء إسرائيل بقاء في الحكم، أيضا بإنجازاته الدبلوماسية التي تحققت منذ أغسطس الماضي مع الإمارات والبحرين والمغرب والسودان بوساطة أميركية.

وأدى نتينياهو بتصريح طرح فيه تقديما محسوبا لفرصه في الانتخابات بعد أن أشارت أحدث استطلاعات الرأي إلى تقارب المتنافسين.

وقال لرايو الجيش الإسرائيلي الأحد "لا أزال أفتقد مقعدا (برلمانيا) أو اثنين لتشكيل حكومة مستقرة". وتبين استطلاعات الرأي ارتفاعا طفيفا لصالح كتلة ليكود في الجزء الأخير من حملة الدعاية بما يمنح ائتلافا يقوده نتينياهو من الأحزاب المحافظة والأحزاب اليهودية المتطرفة حوالي 60 مقعدا، أي أنه لن يملك أغلبية في البرلمان المؤلف من 120 مقعدا.

وأشارت الاستطلاعات إلى أن ائتلافا محتملا وإن كان مستبعدا من أحزاب اليسار والوسط وفتات يمينية بقيادة

الحريري يحبط محاولة انقلاب من عون رئيس الجمهورية متفاجئ من رئيس الوزراء



لا بد من الصمود

ويشهد لبنان انهيارا ماليا واقتصاديا هو الأخطر منذ نهاية الحرب الأهلية، وسط حالة من الشلل الحكومي بعد استقالة حكومة حسان دياب عقب انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس الماضي.

وجرى تكليف الحريري بتشكيل حكومة في أكتوبر الماضي بعد اعتذار مصطفى أديب، جراء رفض الرئيس ميشال عون وفريقه السياسي التعاون. وتكبر الطائفة التي تحققت منذ أغسطس

حقيقة أن الأزمة في لبنان تجاوزت بعدها الحكومي إلى أزمة حكم، في ظل إصرار الرئيس عون وفريقه على وضع اليد على صلاحيات رئاسة الوزراء التي تتبع الطائفة السننية في البلد، وفق وثيقة الطائف.

وقال وزير الداخلية الأسبق نهاد المشنوق في تغريدة على تويتر الاثنين "اليوم بدأ الرئيس الحريري مسيرة استعادة شرعية رئاسة الحكومة.. بالصلافة والصمود والصبر".

وعرّد وزير العدل الأسبق أشرف ريفي "الرئيس الحريري خطا خطوة في الاتجاه الصحيح في مواجهة الانقلاب على الدستور وعلى البلد". ويرى متابعون للشأن اللبناني أن الأزمة في لبنان مفتوحة على سنياريوات مخيفة، ولا يعرف ما ستكون الخطوة التالية للأمر؟

الأخير بأن رئيس الوزراء المكلف لم يقدم له إلا خطوطا عريضة. وشكلت تصريحات الحريري وتوزيعه للتشكيلة الحكومية إراجا كبيرا لعون الذي سارع إلى الرد عبر بيان أصدرته رئاسة الجمهورية، قالت فيه "إنها فوجئت بكلام وأسلوب رئيس الحكومة المكلف، شكلا ومضمونا".

وحاول البيان تبرير الورقة التي أرسلت للحريري قبل يوم من اللقاء بذكر "أن رئيس الجمهورية وانطلاقا من صلاحياته ومن حرصه على تسهيل وتسريع عملية التشكيل لاسيما في ضوء الظروف القاسية التي تعيشها البلاد، أرسل إلى رئيس الحكومة المكلف ورقة تنص فقط على منهجية تشكيل الحكومة وتتضمن 4 أعمدة يؤدي اتباعها إلى تشكيل حكومة بالاتفاق بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف".

ولفت إلى أن "الورقة المنهجية يعرفها الرئيس الحريري جيدا، وهو سبق أن شكل حكومتين على أساسها في عهد الرئيس عون".

وقال بيان بعيدا إنه "من المؤسف أن يصدر عن دولة الرئيس المكلف، منعلا، إعلان تشكيل حكومة عرضها هو في 9 ديسمبر 2020، ولكنها أصلا لم تحظ بموافقة رئيس الجمهورية كي تكتمل عناصر التشكيل الحكومية".

ليس عمله أن يقوم بتعبئة أوراق من قبل أحد، ولا عمل رئيس الجمهورية أن يشكل حكومة، وثانيا: لأن دستورنا يقول بوضوح أن الرئيس المكلف يتناقش بتشكيلته مع فخامة الرئيس، وأشار إلى أنه "على هذا الأساس، أبلغت الرئيس عون، أنني اعتبر رسالته كأنها لم تكن، وقد أعدتها إليه، وأبلغته أيضا أنني سأحتفظ بنسخة منها للتاريخ".

وتابع "لقد أوضحت للرئيس عون أن تشكيلتي بين يديه منذ 100 يوم وأنا جاهز الآن كما سبق وقلت لنا، لأي اقتراحات وتعديلات بالأسماء والحقائق، وحتى بإصراره على الداخلية سهلت له الحل. لكن مع الأسف جوابه الواضح: الثلث المعطل".

وأكد الحريري أن هدفه واحد، وهو وضع حد للانهيار ومعاناة اللبنانيين، وأنه طلب من الرئيس عون أن يسمح أوجاع اللبنانيين، ويعطي البلد فرصته الوحيدة والأخيرة بحكومة اختصاصيين تنجز الإصلاحات وتوقف الانهيار، بلا تعطيل ولا اعتبارات حزبية ضيقة.

ووزع الحريري على الصحافيين التشكيلة الكاملة بالأسماء والحقائق التي قدمها لعون في 9 ديسمبر 2020، في رد على تصريح الرئيس في خطابه

الوضع في لبنان بات مفتوحا على سنياريوات مخيفة، بعد اللقاء العاصف بين رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري ورئيس الجمهورية ميشال عون، والذي كرس حقيقة أن الأزمة تجاوزت بعدها الحكومي إلى أزمة حكم من خلال مسعى واضح للرئيس عون لوضع يده على صلاحيات رئاسة الوزراء.

بيروت - دخلت الأزمة السياسية في لبنان منعطفا جديدا، بعد فشل كان متوقعا لاجتماع قصر بعبدا بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، حول ملف التشكيل الحكومي، المتعثر منذ أغسطس الماضي.

واعتبرت أوساط سياسية مطلعة أن اللقاء الذي جرى بالأمس، وهو الثامن عشر بين الرئيسين، كان بمثابة استدرج للحريري لحشره في الزاوية وفرض أجندة انقلابية، لكن الأخير رفض الخضوع لسياسة فرض الأمر الواقع من قبل الرئيس عون وتحالفه السياسي.

ولفتت الأوساط إلى أن كل المؤشرات توحى منذ البداية بأن رئيس الجمهورية وحلفاءه، يريدون صياغة مشهد حكومي على مقاسهم، يكونون المتحكمين في كل خيوطه، وإلا فلا حكومة، وهناك منهم من بات يدرس إعادة تعويم حكومة حسان دياب، وسبق أن عبر الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله صراحة عن ذلك.



وقال الحريري عقب اللقاء الذي وصفته الأوساط بـ"العاصف"، في اجتماعي الأخير مع الرئيس عون، انتقنا أن نتلقى مجددا الاثنين. لكن مع الأسف، أرسل لي قبل ذلك بيوم تشكيلية كاملة من عنده، فيها توزيع للحقائق وعنايات الأحزاب، مع رسالة يقول لي فيها إنه من المستحسن أن أقوم بتعيينها. وتتضمن الورقة ثلثا معطلا لفريقه السياسي، بـ18 وزيرا و20 أو 22 وزيرا. وطلب مني أن أقتح أسماء للحقائق حسب التوزيع الطائفية والحزبية التي حضرها هو".

وأضاف رئيس الوزراء المكلف متوجها للرأي العام اللبناني "بكل شفافية، سأقول لكم ما قلته له أولا: إنها غير مقبولة لأن الرئيس المكلف

تعقيدات الترتيبات الأمنية تعيد الدعم السريع إلى الواجهة في دارفور

دارفور، والقوة المرسله أخيرا لديها خبرات في التعاطي مع الأوضاع على المناطق الحدودية غير المؤمنة، إضافة إلى خبراتها في التعرف على جغرافيا غرب السودان بحكم وجودها، وخبرات عناصرها التي تنتمي إلى دارفور، وهي تملك معلومات بشأن مناطق تهريب الأسلحة وعلى معرفة بخبايا الصراعات القبلية.



ويبرهن أبناء دارفور على عدم قدرة تعامل هذه القوات مع الصراعات القبلية بما جرى خلال اشتباكات مسلحة في مدينة الجنيينة بغرب دارفور، مطلع العام الجاري، إذ فشلت في التعامل مع الأوضاع المشتعلة، واضطرت السلطة الانتقالية حينها للاستعانة بقوات من خارج الإقليم للتعامل معها نتيجة رفض النازحين وجود القوات للفصل أثناء الاشتباكات.

ويتمتع به قائدها الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) بما يسهم في الارتقاء بمستواها العسكري". ويشير متابعون إلى أن أزمة ستجابه قوات الدعم السريع في دارفور تتعلق ببنيته القبلية، لأن عددا كبيرا من عناصرها تشكل امتدادا لقبيلة "الزريقات"، وهي باتت سبب السمععة في الإقليم واتهمت بارتكاب جرائم ضد المدنيين، وبالتالي فالبعد القبلي غير المتوازن في تشكيلها قد يجعل تلك العناصر سهلة الاستقطاب في الصراعات القبلية التي تندلع في أي لحظة.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن قوات الشرطة أثبتت عدم قدرتها على التعامل مع حوادث الانفلات الأمني غرب وجنوب دارفور، وتفقرت لوسائل النقل الحديثة وغير مدربة على التعامل مع الاشتباكات القبلية، الأمر يمتد أيضا للقوات المسلحة التي لديها مشكلات في الكفاءة والتدريب والعقيدة العسكرية. واستطرد قائلا "رغم أن قوات الدعم السريع لديها مشكلات كبيرة وإرث قديم من النزاعات، فهي تمتلك أدوات متطورة وأكثر جاهزية من حيث الموارد والتدريب من باقي الأجهزة الحكومية، للعلاقات



الدفع بالدعم السريع خيار ذو حدين

وأعلنت الحكومة عزمها نشر 6 آلاف جندي في دارفور، ويكتمل عددهم لاحقا إلى أن يبلغ 12 ألفا بعد الانتهاء من تشكيل القوات المشتركة، ووجه حكام ولايات الإقليم بتوفير مقرات لها، غير أن هناك صعوبات تقف عائقا أمام تشكيلها، وهو ما كان دافعا لإرسال دفعة أولى (3 آلاف) انتظارا لاكتتمال وصول باقي القوات.

ويرى مراقبون أن الأوضاع الأمنية في دارفور غير مستقرة في ظل انتشار السلاح على نحو واسع بين المواطنين، وهو ما يفرض وجود قوة لديها إمكانيات تساعدها على التعامل مع أي انفلات، وتهيئة الظروف قبل وصول البعثة المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (يوناميد).

وتعول السلطة على حالة الانضباط المتأخرة في صفوف قوات الدعم السريع منذ الإطاحة بنظام البشير لمنع الانفلات الأمني في الإقليم، ودورها الحاسم في التعامل مع الأزمات القبلية، وإنهاء الاشتباكات التي تقع بين حين وآخر.

ويعد رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان برسائل مهمة لتوصيل صورة إيجابية عن قوات الدعم السريع عند بدء مهمتها في دارفور، مشددا على أن هذه القوات "جزء لا يتجزأ من القوات المسلحة، وقامت بأدوار فاعلة منذ اندلاع الثورة، وكانت سببا رئيسيا في إزاحة النظام البائد ومنع الاقتتال الأهلي".

ويمثل الدفع بقوات الدعم السريع سلاحا ذا حدين، فإذا تورطت في أي جرائم بحق المواطنين أو النازحين في دارفور، سيؤدي ذلك إلى إشعال الاشتباكات القبلية في الإقليم، وحدوث تعقيدات أمنية أصعب من الوضع القائم في حال عدم قدرة قادتها على ضبط قراراتها وهيمنة البعد القبلي على كل تحركاتها.

ويؤدي نجاح قوات الدعم السريع لضبط الأوضاع في شمال دارفور إلى منح السلطة الانتقالية ثقة أكبر لتكرار الأمر في مناطق أخرى، والتعامل مع التهديدات على الحدود مع ليبيا ووسط رصد وصول عناصر إرهابية تابعة لتنظيم داعش، ما يحصر دور قوات الدعم السريع في مواجهة العناصر الإرهابية وليس من يحملون ضغائن قبلية حيال عناصرها.

وأوضح المحلل السياسي السوداني أبو بكر مختار داوود أن قوات الدعم السريع صاحبة الوجود الأكبر في